الأمم المتحدة

TD/B/EX(61)/2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
15 April 2015
Arabic
Original: English

**مجلس التجارة والتنمية**

**الدورة التنفيذية الحادية والستون**

جنيف، ٢٤-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

# الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

## تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

*موجز تنفيذي*

يشمل تقرير هذا العام عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥. وكما في السنوات السابقة، يواصل التقرير توثيق أثر عمل الأونكتاد في نتائج التنمية في أفريقيا، عن طريق ثلاث قنوات رئيسية هي: المساهمة في رسم السياسات ووضعها وتنفيذها، وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين والمؤسسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في أفريقيا، وتيسير توافق الآراء بشأن القضايا التي تهم أفريقيا.

(A) GE.15-07918 120515 130515

*1507918*

الرجاء إعادة الاستعمال

# المحتويات


| | | الصفحة |
|---|---|---|
| | مقدمة | ٣ |
| أولاً – | البحث وتحليل السياسات | ٣ |
| ثانياً – | بناء توافق الآراء | ٦ |
| ثالثاً – | التعاون التقني | ٧ |
| رابعاً – | تقييم الأثر العام | ٢٠ |

## مقدمة

١- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة الأونكتاد في إطار أركان عمله الثلاثة، ألا وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني، ويسلط الضوء على مجالات التعاون بين الأونكتاد وشركائه في التنمية.

٢- ويتعاون الأونكتاد مع العديد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى وحكومات البلدان الأعضاء والجهات المانحة والمؤسسات الدولية من أجل إنجاز هدفه المتمثل في دعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

٣- والأونكتاد هو الوكالة المنسّقة للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التي تضم منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التجارة العالمية. ولدعم خطة العمل الأفريقية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يشارك الأونكتاد مع شركائه في المجموعة المشتركة في مبادرة إقليمية بشأن الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق. ويشمل التعاون بين الوكالات تقديم المساعدة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي المستدام وخلق الثروة والتكامل الإقليمي، مع التركيز بشكل خاص على المجالات الثلاثة التالية: وضع السياسات الصناعية والتوجيه المؤسسي؛ والارتقاء بالقدرات الإنتاجية والتجارية؛ وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

## أولاً- البحث وتحليل السياسات

٤- تساهم بحوث الأونكتاد وتحليله للسياسات في زيادة فعالية تصميم السياسات وصياغتها وتنفيذها في أفريقيا من أربعة أوجه رئيسية، على النحو التالي: (أ) حفز وبلورة المناقشات بشأن قضايا السياسات التي تؤثر على تنمية أفريقيا؛ ومساعدة البلدان في تتبع أدائها الاقتصادي وما تحرزه من تقدم؛ وإسداء المشورة إلى الحكومات بشأن إصلاح السياسات من خلال عمليات استعراض السياسات الوطنية؛ ودعم الحكومات في اتخاذ القرارات المناسبة بأدوات تحليلية تمد عملية صنع القرار بالمعلومات التقنية.

### ألف- حفز وبلورة النقاشات المتعلقة بقضايا السياسات

٥- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان للأونكتاد أثر على تنفيذ السياسات في أفريقيا من خلال التوصيات السياساتية الواردة في تقاريره الرئيسية، ولا سيما *'تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٤: حفز الاستثمار من أجل تحقيق نمو يحدث تحوّلاً في أفريقيا'* ، الذي أطلق في عدد من المدن الأفريقية الرئيسية، ومنها أديس أبابا، وأبوجا، وأكرا، وداكار، وكيغالي، وياوندي، وكذلك في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا. وأشار التقرير إلى أن متوسط معدلات الاستثمار

في القارة لا تزال منخفضة مقارنة بالمتوسط اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية ومقارنة بمتوسط البلدان النامية. وخلص التقرير إلى أن تعزيز مساهمة الاستثمار في النمو يتطلب زيادة معدلات الاستثمار، وتحسين إنتاجية الاستثمارات القائمة والجديدة، وضمان توجه الاستثمار نحو القطاعات الاستراتيجية وذات الأولية التي تعتبر حاسمة في التحول الاقتصادي. وحظي التقرير، الذي شدد على ضرورة تعزيز مساهمة الاستثمار في أفريقيا في النمو، بتعليقات إيجابية من مجموعة الـ ٧٧ والدول الأفريقية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية خلال الدورة الحادية والستين للمجلس، المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وشجع بعض المندوبين الأونكتاد على دعم البلدان الأفريقية في تقييم احتياجاتها الاستثمارية وأسباب العجز في الاستثمار الذي تعرفه، وذلك في سياق إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦- وقد كان *لـ'تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٤ - النمو المقترن بتحول هيكلي: خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥'* أثر في دوائر السياسات في أفريقيا من خلال تأثيره على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتسليطه الضوء على ضرورة تشجيع أقل البلدان نمواً - ٣٤ منها في أفريقيا - للتحول الهيكلي وإنتاجية العمل وتركيز الاهتمام على احتياجات صاحبات المشاريع في المناطق الريفية والأنشطة غير الزراعية.

٧- ونُشرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ دراسة بعنوان *'قانون عام ٢٠١٤ للزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية وآثاره على منتجي القطن في البلدان النامية المنخفضة الدخل'*. وقدمت الدراسة تحليلاً لقانون عام ٢٠١٤ للزراعة في الولايات المتحدة، مركزةً على آثاره المحتملة على أسعار القطن على صعيد العالم، ولا سيما أثرها على منتجي القطن في البلدان النامية المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً. كما استعرضت الدراسة من بين ما استعرضته فرص منتجي القطن الأفارقة، وسلطت الضوء على بعض التوصيات السياساتية لتعزيز الدخل من إنتاج القطن في أفريقيا، وقدمت توصيات بشأن سبل زيادة العرض والحصول على المدخلات وتحسين اللوائح التنظيمية للقطاع.

## باء- تتبع الأداء الاقتصادي والتقدم المحرز

٨- ركز *'تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤: الاستثمار في الأهداف الإنمائية للألفية: خطة عمل'* على خطة عمل عالمية لتحفيز دور قطاع الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل وتعزيز الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية للقطاع الخاص. وذكر التقرير أن البلدان الأفريقية تحتاج إلى إنشاء أو تطوير مؤسسات من شأنها أن تساعد على جذب الاستثمارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى غرار السنوات السابقة، قدم التقرير تحليلاً شاملاً لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، بما في ذلك تحليل إقليمي مخصص للاستثمار الأفريقي. وأبرز التقرير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا استمرت في الارتفاع عام ٢٠١٣، لتصل إلى ٥٧ مليار دولار. بيد أن اتجاهات التدفقات اختلفت حسب المنطقة دون الإقليمية. وأشار التقرير إلى أن الاستثمارات فيما بين البلدان الأفريقية في تزايد،

بقيادة الشركات الكينية والنيجيرية والجنوب أفريقية. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، ارتفعت حصة مشاريع استثمار التأسيس العابرة للحدود الناشئة في أفريقيا إلى ١٨ في المائة من المجموع، مرتفعة من أقل من ١٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨.

## جيم- إجراء عمليات استعراض السياسات الوطنية

٩- منذ ظهور برنامج استعراض سياسات الاستثمار عام ١٩٩٩، كانت أفريقيا أهم جهة مستفيدة منه. فقد خُصص للبلدان الأفريقية ٢١ استعراضاً من مجموع ٣٦ استعراضاً التي أنجزت. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشر الأونكتاد استعراضيْ الكونغو والسودان اللذين قُدما إلى الحكومتين المعنيتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. كما شرع الأونكتاد في إعداد استعراض سياسة الاستثمار في مدغشقر. وبعد مرور نحو من خمس إلى ست سنوات على إكمال استعراض من الاستعراضات، يُعِدُّ الأونكتاد تقريراً يقيّم مدى تنفيذ التوصيات. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، نشر الأونكتاد تقرير التنفيذ المتعلق بزامبيا. وأظهرت تقارير التنفيذ التي أعدّها الأونكتاد لبلدان أفريقية مستويات تنفيذ تتراوح بين الجيد والقوي، واهتماماً متزايداً لدى المستثمرين الموجودين، وقدرة متزايدة على تسويق فرص الاستثمار.

## دال- توفير الأدوات التحليلية

١٠- للأونكتاد أثر في صنع السياسات في أفريقيا من خلال توفير الأدوات الإعلامية للمساعدة في صنع القرارات والأدوات التقنية التي تحسن كفاءة الحكومة. ولجميع البلدان الأفريقية تقريباً وكالة وطنية لتشجيع الاستثمار. ويهدف الأونكتاد إلى تقاسم الممارسات الفضلى من مختلف أنحاء العالم بحيث يتسنى للوكالات الأفريقية لتشجيع الاستثمار استنساخها بطريقة مستدامة وقابلة للقياس. وتتلقى الوكالات الوطنية ودون الوطنية في ٥٢ بلداً أفريقيا النشرة الإلكترونية للأونكتاد المعنونة "Smart Promotion Network eFlash"، وهي نشرة إلكترونية شهرية تحمل أخباراً استراتيجية وتنفيذية صممت خصيصاً لتلبية احتياجات وكالات تشجيع الاستثمار، وراصد وكالات تشجيع الاستثمار وكذا سلسلة الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار، التي تتضمن ممارسات فضلى ودروساً قابلة للتكرار مستفادة من الوكالات.

١١- ويساعد نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية لبرنامج الأونكتاد لتيسير الأعمال التجارية البلدان على تبسيط وأتمتة قواعدها وإجراءاتها ذات الصلة بالاستثمار وتنظيم المشاريع. ودخل النظام مرحلة التشغيل في ١٦ بلداً أفريقياً ويساهم في زيادة الشفافية وتعزيز القدرة المؤسسية، الأمر الذي ييسر الأعمال التجارية ويجعل البلدان الأفريقية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب. وفي عام ٢٠١٤، ساعد الأونكتاد، بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاقتصاد الاجتماعي والحرف اليدوية في الكاميرون في تثبيت نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية في منطقتين إضافيتين، الأمر الذي يضمن أن يستفيد من تبسيط التدابير الذي طبق في العاصمة منظمو المشاريع في أماكن أخرى في البلد بدورهم. وساعدت

كلتا المنظمتين وكالة تشجيع الاستثمار في جمهورية تنزانيا المتحدة في تثبيت نظام اللوائح التنظيمية الإلكترونية من أجل تقليص عدد الخطوات اللازمة لبدء عمل تجاري في البلد من ٢١ خطوة إلى سبع خطوات.

١٢- وتهدف أدلة الاستثمار التي يعدها الأونكتاد إلى زيادة الوعي لدى مجتمع الاستثمار الدولي بفرص وشروط الاستثمار السائدة في البلدان المستفيدة. وتضع الأدلة الحكوماتُ المستفيدة تحت توجيه الأونكتاد. وقد وضعت أدلة استثمار أو يجري وضعها على شبكة الإنترنت في كل من أوغندا وبوروندي وجيبوتي ورواندا وكينيا.

## ثانياً- بناء توافق الآراء

١٣- ييسر الأونكتاد مشاركة البلدان الأفريقية في مجموعة من اجتماعات الخبراء لكي يتمكنوا من الاستفادة من التجارب الإنمائية الإيجابية في مناطق أخرى ولتبادل أفكار الحلول بشأن التحديات الإنمائية الخاصة بهم.

١٤- ودعم الأونكتاد، من خلال مبادرة الوقود الأحيائي، تنظيم منتدى أفريقيا للكربون في ناميبيا في تموز/يوليه ٢٠١٤. وساهم الأونكتاد في دورة بشأن الطاقة الأحيائية في سياق أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى انخفاض مستوى أسعار الكربون في أسواق آلية التنمية النظيفة، تبحث البلدان الأفريقية عن سبل أخرى لتعزيز التنمية المنخفضة الكربون في أفريقيا. وتعتبر الطاقة الأحيائية أحد المساهمين في التنمية الخفيضة الكربون، في سياق المناقشات الجارية بشأن مستقبل آلية التنمية النظيفة. وفي المناسبة نفسها، عرض الأونكتاد أهم ما يرد في منشوره المقبل المعنون *حالة سوق الوقود الأحيائي: المنظورات التنظيمية والتجارية والإنمائية*.

١٥- وعُقد منتدى الاستثمار العالمي للأونكتاد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وشارك وزراء وخبراء من البلدان الأفريقية في عدد من المناسبات الرفيعة المستوى. وضمت مائدة مستديرة وزارية بشأن الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وزراء الاستثمار والتجارة والتنمية من ٢٩ بلداً، منها ١٣ بلداً أفريقيا، ورئيسيْ منظمتين دوليتين. وستقدم الوثيقة الختامية للاجتماع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وستشكل مُدخلاً من مدخلات المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المقرر عقده في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥، وفي نهاية المطاف مدخلاً من مدخلات مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المقرر عقده في نيويورك، بالولايات المتحدة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

١٦- واجتذب مؤتمر اتفاقات الاستثمار الدولية: إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، المعقود بدوره أثناء منتدى الاستثمار العالمي، أكثر من ٥٠ من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وساهم ممثلون من سبعة بلدان أفريقية في النقاش، الذي دعا الأونكتاد إلى العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين ووضع خريطة طريق لإصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية تقدم حلولاً ملموسة

لجعل هذه الاتفاقات داعمة للتنمية المستدامة بصورة أكبر. وإضافة إلى ذلك، اجتذب حدث 'أفريقيا – لنتحدث لغة الأعمال التجارية' (the Talking Business – Africa event) ٢٠٠ مشارك، من بينهم أكثر من ٧٥ مستثمراً من مجموعة واسعة من الشركات. وناقش ممثلون رفيعو المستوى لثمانية بلدان أفريقية فرص الاستثمار في بلدانهم والمزايا النسبية لكل منها. كما أتاحت الدورة إمكانيات إقامة شبكة علاقات، من أجل إقامة اتصالات تجارية مع ممثلين حكوميين رفيعي المستوى، وزيادة فهم واستكشاف آفاق جديدة للاستثمار. وكانت ثمة فرص أخرى لتشجيع الاستثمار لفائدة بلدان أفريقيا خلال منتدى الاستثمار العالمي منها مساحة مخصصة تحمل عنوان قرية الاستثمار، أتاحت للبلدان فرصة لعرض فرص الاستثمار فيها والترويج لها. ومثلت البلدان الأفريقية ثلث البلدان الثمانية والعشرين المشاركة في هذه المناسبة، وساعدت على ترتيب بعض من الاجتماعات الثنائية المائة التي عقدت بين البلدان والمستثمرين المحتملين.

١٧- وخلال منتدى الاستثمار العالمي، نظم الأونكتاد مناسبة خاصة لتكون مكملة للمؤتمر السنوي المعني بقطاع النفط والغاز والمعادن في أفريقيا، في إطار موضوع "تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار في خدمات حقول النفط والغاز". وأعرب المفوض التجاري لمفوضية الاتحاد الأفريقي عن اهتمامه باستكشاف إمكانية تنفيذ مقترح بإنشاء مركز أفريقي للغاز.

١٨- وفي مجال السلع الأساسية، اختتمت عام ٢٠١٤ الأعمال المتعلقة بقطاع القطن الأفريقي التي شرع فيها مع اجتماع أصحاب المصلحة المتعددين بشأن القطن الذي عقده الأمين العام للأونكتاد في سويسرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ونُشرت خريطة طريق القطن الأفريقي، المستخلصة من عملية تشاور مكثفة لأصحاب المصلحة المتعددين، وقدمت في بروكسل إلى أمانة لجنة التوجيه والمتابعة التابعة لشراكة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن القطن. وستشرف هذه اللجنة على تنفيذ خريطة الطريق بتعاون مع الأونكتاد والمؤسسات الأفريقية. وتشمل المؤسسات المتعاونة، إلى جانب اللجنة، حكومة بنن ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ.

## ثالثاً- التعاون التقني

### الإطار المتكامل المعزز لتقديم المساعدات المتعلقة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً

١٩- يواصل الأونكتاد، بوصفه وكالة رئيسية في برنامج الإطار المتكامل المعزز، المشاركة في تنظيم وتنفيذ أنشطة الإطار. وقد أقرت ولاية الدوحة بالإسهام الهام للإطار ودعت الأونكتاد إلى تعزيز فعالية مساهماته المقدمة إلى الإطار. ويساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية الأقل نمواً في مختلف مراحل الإطار، على النحو التالي: تنظيم حلقات عمل للتوعية بعملية الإطار؛ وتحديث الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري؛ ووضع وتنفيذ مشاريع المستوى ٢. فعلى سبيل المثال، قدم الأونكتاد، بتعاون مع مركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،

مساعدات لحكومة بنن في صياغة مشاريع من المستوى ٢ جرى إقرارها في تموز/يوليه. وقد وُقع كتاب الموافقة في شباط/فبراير ٢٠١٥ ومن المقرر الشروع في التنفيذ في آذار/مارس ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، نظم الأونكتاد، بتعاون مع أمانة الإطار المتكامل المعزز، مناسبة إقليمية في غامبيا في حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن الآثار المترتبة على اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية في مسائل النقل الإقليمية، وذلك من أجل مناقشة وأخيراً حلّ مسائل التنفيذ المتعلقة بنظام العبور البري بين دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (التي نشأت في سياق الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري لكل من بوركينا فاسو، والسنغال، وغامبيا، ومالي، والنيجر) ومناقشة الكيفية التي يمكن بها لأحكام اتفاق تيسير التجارة المتعلقة بالمرور العابر أن تساعد في إحراز تقدم نحو تنفيذ النظام. وفي إطار تحديثات الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري لكل من إثيوبيا وجيبوتي ومالي وموزامبيق والنيجر، أنجز المزيد من العمل التحليلي ونظمت العديد من البعثات الاستشارية وحلقات العمل عام ٢٠١٤.

٢٠- ونظم الأونكتاد حلقة عمل بشأن خروج أنغولا من فئة أقل البلدان نمواً في لواندا في شباط/فبراير ٢٠١٥. واستناداً إلى المعايير المقررة في الأمم المتحدة، اعتُبرت أنغولا مؤهلة للخروج خلال عمليات استعراض قائمة أقل البلدان نمواً عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥، وأشير إلى إمكانية خروجها عام ٢٠١٨. والهدف العام لحلقة العمل هو إيجاد الوعي في أوساط صناع السياسات والممارسين وأصحاب المصلحة الآخرين بالمسائل الرئيسية المتصلة بالخروج، بما في ذلك الفرص والتحديات، وإمكانية خروج أنغولا من فئة أقل البلدان نمواً. وكانت هذه المناسبة أمراً رئيسياً في إقدار حكومة أنغولا على اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بخروج البلد من القائمة. وأتاحت حلقة العمل فرصة بالغة الأهمية من أجل تمحيص الآفاق والفرص والتحديات التي تنتظر أنغولا في بيئة ما بعد الخروج، مع أخذ معايير الخروج الحالية في الاعتبار.

**بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

٢١- في مجال سياسات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، يساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية على تهيئة بيئة مواتية للاستفادة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتشمل هذه الأعمال أنشطة بناء القدرات في مجال قياس اقتصاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نظمت حلقة عمل عن إحصاءات اقتصاد المعلومات في إثيوبيا، بتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإثيوبية. وجرى تدريب حوالي ٢٠ مشاركاً على كيفية جمع الإحصاءات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع المشاريع والإبلاغ عنها. وإضافة إلى ذلك، قُدم مشروع التقرير الذي أعدته تحت إشراف الأونكتاد مجموعة عمل تابعة للشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ونُوقش في دورة موازية نظمها الأونكتاد خلال الدورة المشتركة الأولى للجنة الاتحاد الأفريقي للمديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية واللجنة الإحصائية لأفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، المعقودة في تونس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢٢- وأطلق الأونكتاد، بتعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مشروعاً في غرب أفريقيا (بتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية) لدعم المضي قدماً في مواءمة القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في المنطقة. وسيقدم المشروع المساعدة التقنية ويتيح أنشطة بناء القدرات خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، مع التركيز على الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية للممارسين. والبلدان الأفريقية المشاركة في هذا المشروع هي بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار، ومالي، والنيجر، ونيجيريا.

### مشروع التدريب من أجل التجارة

٢٣- في عام ٢٠١٤، قدم مشروع التدريب من أجل التجارة في غرب أفريقيا دورة واحدة للتعلم عن بعد وحلقتي عمل بشأن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية ودورة أخرى للتعلم عن بعد وحلقة عمل واحدة بشأن التجارة الإلكترونية للممارسين. وقدمت دورة التعلم الإلكتروني المتعلقة بالجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية في الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ومن أصل ١٦٨ مشاركاً مسجلاً (من بينهم ٢٩ امرأة)، أكمل ١٢٢ مشاركاً (من بينهم ٢٨ امرأة) الدورة بنجاح. ونظراً لهذا العدد من المشاركين، تحول مشروع التدريب من أجل التجارة من برنامج للتعلم الإلكتروني إلى دورة تدريبية صغيرة خاصة على شبكة الإنترنت. ونظمت دورة ثانية مماثلة بشأن التجارة الإلكترونية للممارسين باللغتين الإنكليزية والفرنسية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير ٢٠١٥، حيث سجل أكثر من ١٠٠ مشارك من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٢٤- ويشجع الأونكتاد، من خلال برنامجه للتدريب على إدارة الموانئ ضمن مشروع التدريب من أجل التجارة، التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعارف في أفريقيا من خلال شبكة بالإنكليزية وثانية بالفرنسية. وإضافة إلى ذلك، هناك نظام شراكة بين القطاعين العام والخاص بتعاون مع برنامج المعونة الأيرلندية وموانئ في أيرلندا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويتيح النظام التعاون التقني وبناء القدرات من خلال حلقات عمل لتدريب المدربين وحلقات عمل توجيهية لدعم تنمية قدرات المدربين المحليين العاملين في الموانئ، والذين يتولون بعد ذلك تدريب موظفيهم، كما يقدم النظام دورة الإدارة الحديثة للموانئ موجهة إلى مديري الموانئ من المستويين الأوسط والأعلى. وفي عام ٢٠١٤، نظمت ٥٨ دورة على الصعيد العالمي لفائدة ٤٦٠ مشاركاً، من بينهم ٢٦١ مدرباً من ١٨ بلداً، ثمانية منها من أقل البلدان نمواً. ودامت ٥٥ دورة من هذه الدورات ٣٠ ساعة وقدمها مدربون محليون دربهم الأونكتاد. والموانئ الأعضاء الفاعلة في برنامج التدريب في مجال الموانئ هي بنن، وتوغو، وجيبوتي، والسنغال، وغابون، وغانا، وغينيا، والكاميرون، وكوت ديفوار.

### دعم المفاوضات التجارية وعمليات التكامل الإقليمي

٢٥- يتمثل أحد جوانب خطة التنمية الإقليمية للبلدان الأفريقية في إنشاء منطقة تجارة حرة قارية لدعم تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في إطار الجماعة الاقتصادية الأفريقية. ويساهم الأونكتاد في تحقيق هذه الخطة. ومنذ اعتماد خطة إنشاء منطقة تجارة حرة قارية في مؤتمر قمة

الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٢، ما فتئ الأونكتاد يتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في تحديد استراتيجيات للمساعدة في إنشاء المنطقة. وفي عام ٢٠١٤، أطلق الأونكتاد، بمساهمات من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أربع دراسات بشأن مختلف جوانب منطقة تجارة حرة قارية. وتتعلق الدراسات، التي سيُفرغ منها عام ٢٠١٥، بالمواضيع التالية: المبادئ التوجيهية السياساتية لتعزيز التكامل التجاري الأفريقي – الجوانب الاقتصادية والقانونية والوظيفية؛ والخيارات السياساتية والتفاوضية؛ وتحرير تجارة الخدمات؛ وتعزيز التنمية وتقوية سلاسل القيمة الإقليمية في السلع الأساسية الزراعية والمنتجات الغذائية المجهزة في أفريقيا. ويُتوقع أن تتيح هذه الدراسات الأربع، التي ستُحوَّل إلى وحدات تدريبية، لصناع سياسات البلدان الأفريقية ومفاوضيها تحليلات واقتراحات قائمة على الأدلة بشأن الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية فعلياً، تولد فرص التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتعزز النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع. وإضافة إلى ذلك، وفي إطار مشروع الأونكتاد هذا، من المقرر تنظيم حلقات عمل لبناء قدرات مفاوضي البلدان الأفريقية في الأشهر المقبلة.

٢٦- ويُعد أثر اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بشأن التكامل الإقليمي الأفريقي شاغلاً رئيسياً للبلدان الأفريقية. ويساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية حالياً في تقييم ومعالجة آثار اتفاقات الشراكة الاقتصادية المقترحة على اقتصاداتها من خلال المساهمة في المناسبات التشاورية بشأن الموضوع على الصعيدين الوطني والإقليمي، والتي ينظمها الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأمانة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، شملت هذه المناسبات تقديم خدمات استشارية لمعتكف مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ الذي نظم في سويسرا بشأن الوثيقة الختامية للدورة التاسعة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، وحلقة عمل وطنية في زامبيا بشأن استعراض السياسات التجارية.

**دعم وضع السياسات التجارية وتعزيز التجارة**

٢٧- في عام ٢٠١٤، واصل الأونكتاد مساعدة حكومتي أنغولا وزامبيا في متابعة وضع السياسات التجارية لكل واحدة منها وتنفيذها. وفي نهاية عام ٢٠١٤، أوفد الأونكتاد بعثة إلى أنغولا لإجراء تبادل أولي مع الحكومة وأصحاب المصلحة بشأن مشروع إطار السياسة التجارية الأنغولية الذي أعده الأونكتاد بناء على طلب من حكومة أنغولا. وكان من بين أصحاب المصلحة ممثلون من عدة جهات منها وزارة الخارجية، وعدة وزارات أخرى، ومصرف أنغولا الوطني، وهيئة الجمارك. وكان القطاع الخاص ممثلاً بالعديد من المسؤولين من غرفة أنغولا للتجارة والصناعة. وقد لقي مشروع إطار السياسة التجارية قبولاً حسناً لدى جميع أصحاب المصلحة الذين رحبوا، على وجه الخصوص، بالاقتراحات المتعلقة بالدراسات القطاعية التي يمكن أن تساعد البلد في عملية تنويع صادراته والأنشطة الرامية إلى تحقيق قيمة مضافة. وسيدرج الأونكتاد اقتراحات سياساتية قدمها مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك من قطاعات الطاقة والأعمال المصرفية والقطاع الخاص، وكذلك من المجموعات النسائية والمنظمات غير الحكومية، وذلك من أجل وضع الصيغة النهائية للدراسة عام ٢٠١٥.

٢٨- ويدعم الأونكتاد حكومة زامبيا في وضع وتحسين سياستها التجارية. وتعتمد زامبيا إلى حد كبير على صادرات سلعة أساسية واحدة (النحاس) وتود أن تنوع صادراتها وتزيد قيمتها المضافة. وبناء على طلب الحكومة، أُوفدت بعثة في تموز/يوليه ٢٠١٤ لبدء التحضيرات والمناقشات مع الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيين بشأن السياسة التجارية المتعلقة بزيادة الصادرات من المنتجات غير التقليدية ذات الصلة بالنحاس، الأمر الذي من شأنه مساعدة زامبيا على لعب دور أكثر أهمية في التكامل الإقليمي، ولا سيما مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٢٩- ويدعم الأونكتاد كينيا في وضع وتحديث سياستها التجارية. وقد أُعدت دراسة وقُدمت توصيات محددة ساعدت كينيا في وضع سياستها التجارية الدولية في تموز/يوليه ٢٠١٤.

٣٠- وقدمت خدمات استشارية وأوفدت بعثات ميدانية وأنجزت أنشطة بناء القدرات عام ٢٠١٤ من أجل دعم جزر القمر وليبريا في عملية انضمامهما إلى منظمة التجارة العالمية. ونظمت حلقات عمل بشأن قضايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لفائدة مسؤولي التجارة في جزر القمر في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، استُعرض مشروع عرض ليبريا الأولي المتعلق بالسلع، ومشروع خطة عملها التشريعية، ومشروع عرضها الأولي المتعلق بالخدمات.

٣١- وقد نفذ الأونكتاد مشروعاً بشأن تحسين التنسيق بين المؤسسات والحد من تكرار الجهود في تنفيذ السياسات التجارية والإنمائية الوطنية في موزامبيق. واختتمت بنجاح دراسة عن هذا الموضوع وعقدت حلقة عمل وطنية في مابوتو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ومُولت الدراسة وحلقة العمل بالكامل بمساهمات من حكومة النمسا. وكانت الأهداف الرئيسية لحلقة العمل على النحو التالي: تبادل نتائج واستنتاجات الدراسة مع الخبراء ومستشاري السياسات وصناع القرار الوطنيين من مختلف المؤسسات في موزامبيق؛ وتبادل التجارب الناجحة وأفضل الممارسات المستقاة من البلدان النامية الأخرى بشأن المسائل المتصلة بالتنسيق المؤسسي وتعميم منظور التجارة؛ وإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التنسيق السياساتي في البلد، مع التركيز بشكل خاص على صنع السياسات ذات الصلة بالتجارة والتنمية.

٣٢- وفي إطار المشروع الجاري لبناء قدرات مجموعة مختارة من أقل البلدان نمواً من أجل خروجها من هذه الفئة وتنويع صادراتها السمكية (الممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية)، أنجزت عام ٢٠١٤ دراسات حالات إفرادية قطرية لخمسة من أقل البلدان نمواً، ثلاثة منها في أفريقيا (أوغندا وجزر القمر وموزامبيق). ويهدف المشروع إلى إجراء بحوث وتحليلات ذات منحى سياساتي بشأن تطوير وتنويع الصادرات، مع التركيز بشكل خاص على صادرات الأسماك ومصائد الأسماك من أقل البلدان نمواً والمشاكل التي تواجهها في استيفاء المعايير الدولية. وستنظم حلقات عمل وطنية ودون إقليمية شتى وسيوضع دليل (تنفيذي) للتدريب. وسيوصي المشروع بسياسات واستراتيجيات للتنفيذ، وذلك بغرض تحسين القدرات من أجل الامتثال للمعايير الدولية وتعزيز قدرات أقل البلدان نمواً على تطوير وتنويع الصادرات من خلال الاستفادة من إمكانات ما لديها من مصائد أسماك.

٣٣- وواصل المعهد الافتراضي للأونكتاد إيلاء عناية خاصة لتعزيز أنشطة التعليم والبحث المتصلة بالتجارة والتنمية في المؤسسات الأكاديمية في أفريقيا. وفي عام ٢٠١٤، انضمت أربع جامعات (في بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا ونيجيريا) ومركز بحوث (في جمهورية تنزانيا المتحدة) إلى أعضاء المعهد الافتراضي، وهو ما جعل أفريقيا المنطقة الأولى من حيث التمثيل القطري في المعهد الافتراضي. ولدعم تدريس قضايا التجارة والتنمية في الجامعات الأفريقية، قدم المعهد الافتراضي المشورة لبرنامج درجة الماجستير في الاقتصاد والتجارة الدوليين الذي أطلق في جامعة موي، بكينيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وقدم الدعم لصياغة مقترحات لإطلاق برنامج درجة البكالوريوس في الاقتصاد والتجارة الدوليين في جامعة نيروبي، ودورة للدراسات العليا في إدارة سلسلة القيمة العالمية في كلية الأعمال التجارية بجامعة ماكيريري، بأوغندا. وفي مجال التطوير المهني، قدم المعهد الافتراضي دورتيْن عبر الإنترنت بشأن التجارة والفقر وبشأن التدابير غير التعريفية، أتمهما ٢٠ و٢٧ مشاركاً من أفريقيا، على التوالي. ونظم المعهد الافتراضي أيضاً سبع حلقات عمل وطنية للتطوير المهني شارك فيها ما مجموعه ٦٠ أكاديمياً أفريقياً. ويحظى ما يقدمه المعهد الافتراضي من خدمات إلى الجامعات الأفريقية برعاية حكومة فنلندا، وصندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة في جمهورية تنزانيا المتحدة، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٣٤- وعقدت الدورة الدراسية الإقليمية 'الفقرة ١٦٦' للأونكتاد بتعاون مع جامعة موريشيوس. وجاء المشاركون (١٠ منهم نساء) من ١٥ بلداً (١١ بلداً من أقل البلدان نمواً) وكان من بينهم ٢٥ من صناع السياسات والأكاديميين الأفارقة. وتناولت الدورة الدراسية التي امتدت على ثلاثة أسابيع الأبعاد السياساتية للمسائل المتصلة بالتمويل والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا وما يقابلها من آثار على التنمية. وكشف التقييم النهائي للدورة الدراسية عن تقدير المشاركين للنهج المتكامل الذي سلكه البرنامج في معالجة سياسات التجارة والاستثمار بالاقتران مع الأهداف الإنمائية. وأشاد العديد منهم بالنهج العملي المتمثل في مناقشة أفضل الممارسات في وضع السياسات وتنفيذها.

**بناء القدرات في مجال لوجستيات التجارة وتيسيرها**

٣٥- خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤، ساعد الأونكتاد عدداً من البلدان الأفريقية في التحضير لتنفيذ اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية. وبدعم مالي من حكومة السويد (يشمل مساهمة مقدمة في تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لتيسير النقل والتجارة التابع للأونكتاد)، قدم الأونكتاد الدعم إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في وضع اللمسات الأخيرة على الخطط الوطنية لتنفيذ تيسير التجارة، وتصنيف تدابير اتفاق تيسير التجارة، وإعداد مشاريع مقترحات و/أو تدريب في مسائل محددة لتيسير التجارة. وفيما يلي البلدان الأفريقية والمجموعات الإقليمية المستفيدة: أوغندا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا)، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة (جماعة شرق أفريقيا)، وسوازيلند، والسودان، والكاميرون (اتحاد مجالس الشاحنين الأفارقة)، والكونغو (اتحاد مجالس الشاحنين الأفارقة)، وكينيا، وموريشيوس، ونيجيريا.

### برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية للأونكتاد

٣٦- لا تقتصر فوائد النظام الآلي للبيانات الجمركية على زيادة الإيرادات التي تجبيها الجمارك في أقل البلدان نمواً والتي تزيد عن ٢٥ في المائة في كثير من الأحيان، وإنما يساعد أيضاً في تقليص مدة وتكاليف التخليص الجمركي حسب الحالة الأولية (على سبيل المثال، قد تقلص حالات التأخير من أسابيع إلى أيام أو ساعات). واستفاد ٢٦ بلداً أفريقياً من دعم برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية عام ٢٠١٤، ألا وهي: أوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، وغينيا، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبريا، وليسوتو، ومالي، وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا. ونُظمت دورات تدريبية متعددة تتيح نقلاً تاماً للدراية العملية والمهارات التي يتيحها برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية إلى الأفرقة الوطنية، بحيث يضمن قدرة الإدارات الجمركية الوطنية على تحقيق استدامة النظام على المدى الطويل. وقد فُرغ عام ٢٠١٤ من مشروع لتقديم المساعدة التقنية جرى تجريبه في إثيوبيا (ممول من حكومة هولندا) يرمي إلى أتمتة تجهيز شهادات الصحة النباتية، والتحقق منها إزاء التصريحات الجمركية المتعلقة بالصادرات من أجل تسريع إجراءات التخليص الجمركي. وفي عام ٢٠١٤ أيضاً، مولت حكومة سان تومي وبرينسيبي، عقب إصلاح إدارة الجمارك الذي أدى إلى الانتقال إلى الإصدار الأخير للنظام الآلي للبيانات الجمركية، مرحلة ثانية لتوسيع الإصلاحات لتشمل وكالات حكومية أخرى، من أجل استحداث وتنفيذ نظام للشباك الوحيد يتمركز على نظام الجمارك ويستخدم الحلول التكنولوجية للنظام الآلي للبيانات الجمركية.

### دعم صنع السياسات المتصلة بالمنافسة

٣٧- نظم الأونكتاد، بتعاون مع سلطة المنافسة وحماية المستهلك الإثيوبية، حلقة عمل دعوية بشأن قوانين وسياسات المنافسة في أديس أبابا في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وضمت حلقة العمل، التي نظمت للمرة الأولى في إثيوبيا، أصحاب المصلحة من الوزارات ودوائر الأعمال التجارية ووسائط الإعلام والهيئات التنظيمية القطاعية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المستهلكين، وأتاحت محفلاً لمناقشة المسائل المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك التي تؤثر على السوق الإثيوبية. وإضافة إلى ذلك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وقع الأونكتاد على مشروع اتفاق مع لكسمبرغ. ويشمل المشروع، المتعلق بتعزيز إنفاذ قانون المنافسة وحماية المستهلك في إثيوبيا، أنشطة تدخل ضمن المجالات العامة الأربعة التالية: الإطار السياساتي والقانوني؛ والإطار المؤسسي؛ وبناء القدرات في مجال الإنفاذ؛ والدعوة المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك. وقد أطلق المشروع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في أديس أبابا على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي وبدأ الأونكتاد التنفيذ في الربع الأول من عام ٢٠١٥.

٣٨- وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، قدم الأونكتاد استعراضات النظراء الطوعية لقانون وسياسة المنافسة في ناميبيا وسيشيل خلال الدورة الرابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. وتساعد عملية استعراض النظراء على تحديد احتياجات البلد ونقاط الضعف في مجال تنفيذ سياسات وقوانين المنافسة. وتشمل التقارير توصيات تتعلق بتعزيز قوانين وسياسات المنافسة المحلية، والإسهام في الاستراتيجيات الإنمائية العامة للبلدان. ونظم الأونكتاد مناسبة لنشر نتائج وتوصيات استعراض النظراء لناميبيا في ويندهوك في شباط/فبراير ٢٠١٥.

٣٩- ولتبسيط أنشطة المساعدة التقنية للأونكتاد وزيادة أثرها، جرى توسيع نطاق البرنامج العالمي لسياسات المنافسة وحماية المستهلك (Compal) ليشمل بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتمول توسيع نطاق البرنامج الوكالةُ السويدية للتعاون الإنمائي الدولي لفترة أولية مدتها أربع سنوات (٢٠١٥-٢٠١٩)، ويعد حالياً من بين أكبر مشاريع الأونكتاد الممولة من جهة مانحة واحدة حتى الآن. ويركز البرنامج على التكامل الإقليمي عن طريق صياغة وإنفاذ قواعد المنافسة وحماية المستهلك كأداة للنمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام.

٤٠- وفي إطار برنامج الأونكتاد للمنافسة في أفريقيا، تُسلِّم تمويل من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من أجل تنفيذ مشروع لبناء القدرات، مصمم وفقاً للتوصيات الصادرة عن استعراض النظراء الذي أجراه الأونكتاد لقواعد المنافسة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ودوله الأعضاء. وعززت هذه الأنشطة قدرات ١٥ بلداً نامياً على تنفيذ سياسات المنافسة والتصدي للممارسات المخلة بالمنافسة. وفي عام ٢٠١٤، تلقى الأونكتاد تمويلاً من الاتحاد الأوروبي من أجل تنفيذ توصيات استعراض النظراء الطوعي الذي أجراه الأونكتاد لقانون وسياسة المنافسة في زمبابوي عام ٢٠١٢.

### بناء القدرات في مجال الاستثمار

٤١- في عام ٢٠١٤، ساعد الأونكتاد عدداً من البلدان الأفريقية، من بينها أنغولا ومصر ونيجيريا، في استعراض نماذجها لمعاهدات الاستثمار الثنائية، بهدف تعزيز البعد الإنمائي والوضوح القانوني لهذه النماذج.

### دعم تطوير المشاريع

٤٢- واصل الأونكتاد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقديم المساعدة إلى مراكز برنامج "إمبريتيك" الأفريقية الستة عشر القائمة عن طريق الخدمات الاستشارية وحلقات العمل والحلقات الدراسية المتعلقة بالسياسات استناداً إلى إطار سياسات تنظيم المشاريع الذي وضع حديثاً، وتدريب أصحاب المشاريع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم الشبكات والمبادرات الإقليمية. ودُشن مركزان جديدان لبرنامج "إمبريتيك" في أفريقيا، في غامبيا والكاميرون. وفي أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، واصل الأونكتاد تحديد فرص الروابط التجارية، بما في ذلك تحديد شراكات فعالة مع شركات كبيرة. وفي سياق مشاريع مبادرة "وحدة

العمل في الأمم المتحدة"، كان من بين ما استهدف قطاعات البناء في زامبيا، وقطاعات السياحة والأغذية العضوية والتعدين في جمهورية تنزانيا المتحدة. فعلى سبيل المثال، يجري حالياً وضع الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم مع شركة لافارج – زامبيا، بحيث يجري تأمين الرعاية المشتركة لبناء ٦ ٠٠٠ وحدة سكنية في منطقة تعدين النحاس في زامبيا، حيث ستولد فرص عمل خضراء للموردين المحليين.

٤٣- وبتعاون مع منظمات دولية أخرى، واصل الأونكتاد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، العمل على التفعيل الكامل لمجموعة مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول التي وضعها (لتحقيق التنمية المستدامة)، عن طريق المبادئ التوجيهية والرصد وخيارات أخرى. ويكتسي ذلك أهمية خاصة لأن الزراعة تستأثر بنصيب كبير نسبياً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا. ويجري حالياً تجريب المبادئ في ١٣ بلداً، ثمانية منها في أفريقيا (إثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وغانا، وكوت ديفوار، وليبريا، وموزامبيق).

**بناء القدرات في مجال الملكية الفكرية**

٤٤- تشمل أنشطة الأونكتاد في مجال بناء القدرات في أفريقيا إنفاذ الملكية الفكرية للمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قدم الأونكتاد التدريب لأصحاب المصلحة بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة والإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية، وذلك في حلقة عمل إقليمية لجماعة شرق أفريقيا في كينيا، عُقدت بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وأعقب حلقة العمل تدريب عبر الإنترنت واختتمت بحلقة عمل إقليمية ثانية في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠١٥. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، شارك الأونكتاد في حلقة عمل مشتركة لبناء القدرات في إثيوبيا بشأن اتساق سياسات الحصول على الأدوية والإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية، وقدم توصيات بشأن المرحلة الثانية من خطة البلد للنمو والتحول. وفي منتدى الاستثمار العالمي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، نظم الأونكتاد، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز، دورة عن الاستثمار في الوصول المستدام والمعمم إلى الأدوية، مع التركيز على الأمراض التي تصيب القارة الأفريقية أساساً.

**بناء القدرات في مجال المحاسبة والإبلاغ**

٤٥- يعد وجود بنية تحتية محاسبية متينة تنتج بيانات محاسبة عالية الجودة للشركات عاملاً حاسماً في اجتذاب الاستثمار وتخصيص الموارد الشحيحة وتعزيز الاستقرار المالي. بيد أن هذه البنية التحتية لا تزال تشكل تحدياً بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية. واستفاد عدد من الدول الأفريقية الأعضاء من الدعم المقدم من الأونكتاد في مجالات المحاسبة والإبلاغ، وكذلك فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالبيئة والشؤون الاجتماعية والحوكمة. فعلى سبيل المثال، ضمت الدورة الحادية والثلاثون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية

للمحاسبة والإبلاغ، المعقودة في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بموازاة منتدى الاستثمار العالمي، أكثر من ٧٣ مشاركاً وخبيراً من ٢١ بلداً أفريقياً. وأكد ممثلو بلدان أفريقية هي جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكوت ديفوار، ممن استخدموا أداة الأونكتاد لتطوير المحاسبة، فائدتها في تقييم قدراتهم البشرية والترتيبات التنظيمية والمؤسسية وفي وضع خطط العمل. وطلب الممثلون إلى الأونكتاد بدء العمل بأداة تطوير المحاسبة على نطاق أوسع.

**دعم إدارة الديون**

٤٦- يقدم برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي الذي وضعه الأونكتاد الدعم إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في تعزيز قدرتها على إدارة الديون إدارة فعالة ومستدامة، تعزيزاً لجهود الحد من الفقر والتنمية وتحسين الحوكمة. وتكمن الميزة النسبية للبرنامج في مجالات تتصل بتنفيذ نظم إدارة الديون، وإقرار بيانات الديون، وإحصاءات الديون، وتحليلات الديون الأساسية. ونُفِّذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنشطة تعاون تقني حققت نتائج ملموسة ومستدامة على النحو التالي: في إثيوبيا وزامبيا وزمبابوي وغابون وكوت ديفوار ومدغشقر ومصر، في تحسين تسجيل الديون؛ وفي غابون ومدغشقر، في دعم مكاتب الديون الوطنية المختصة في إعداد جداول زمنية لإقرار بيانات الديون؛ وفي كوت ديفوار، في المساعدة في إعداد نشرات إحصائية عن الدين الوطني؛ وفي مدغشقر، في تحسين قدرات تحليل الديون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد البرنامج أيضاً أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وكوت ديفوار في إدماج نظمها لإدارة الديون في التطبيقات المالية الحكومية الأخرى. وإضافة إلى ذلك، واصل البرنامج تعزيز شراكته مع منظمات أخرى تعنى بتقديم المساعدة التقنية في مجال إدارة الديون في أفريقيا، مثل صندوق النقد الدولي (من خلال مراكز المساعدة الفنية الإقليمية في أفريقيا)، ومعهد إدارة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي (من خلال مرفق إدارة الديون التابع له). وأخيراً، يواصل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي التعاون مع مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ وتمويل مشاريع المساعدة التقنية في أفريقيا.

٤٧- وواصل مشروع الأونكتاد الذي يروج للإقراض والاقتراض السيادي المسؤول توليد الزخم اللازم لتأييد مبادئ إقراض واقتراض سيادي مسؤول في جميع البلدان الأفريقية. ونظم معهد إدارة الاقتصاد الكلي والشؤون المالية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، الذي يتعاون معه الأونكتاد تعاوناً وثيقاً، حلقة دراسية في كانون الأول/ديسمبر في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، ترمي إلى تعزيز قدرات المشاركين فيما يتعلق بإدارة الدين العام. وغلب على حضور الحلقة الدراسية البرلمانيون والموظفون من اللجان العاملة المعنية بشؤون الميزانية. ووجهت الدعوة إلى الأونكتاد، بصفته مؤسسة خبرات، وليس فقط بصفته مقدم عرض، بهدف نشر الخطوط العريضة المتعلقة بالمبادئ وتشجيع اعتماد البرلمانيين إطاراً تنظيمياً سليماً، وكذلك لحفز مناقشات جماعية. وإضافة إلى ذلك، أُطلق في عام ٢٠١٤ مشروع بشأن بناء قدرات صناع السياسات في البلدان النامية على معالجة الثغرات التنظيمية والمؤسسية في مجال إدارة الديون السيادية، بغرض تيسير تنفيذ المبادئ في

البلدان النامية. ومن البلدان المستفيدة من المشروع هناك توغو وموريتانيا. وقد واصل الأونكتاد تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان المدينة في الإعداد لمفاوضاتها بشأن إعادة هيكلة الديون الرسمية الثنائية في إطار نادي باريس للبلدان الصناعية الدائنة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُعد إلا بلد أفريقي واحد جدولة ديونه مع نادي باريس.

٤٨- ونفذ الأونكتاد أنشطة شتى عام ٢٠١٤ كجزء من المشروع المتعلق بتعزيز قدرات إدارة الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو من أجل تعزيز التعاون المالي والنقدي الإقليمي فيما بين بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب ووسط أفريقيا (بتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية). وفُرغ من إعداد ورقة بحثية عن تجربة التكامل المالي والنقدي في غرب أفريقيا ويُوشك أن يَصدر تفويض بإعداد عدة ورقات أخرى. وتجري الاستعدادات على قدم وساق للحلقة الدراسية الإقليمية المقرر عقدها في غرب أفريقيا في النصف الأول من عام ٢٠١٥. ويهدف المشروع إلى تحديد الدروس الرئيسية المستفادة في التكامل المالي الإقليمي في غرب أفريقيا، مع الاستفادة من إجراء مقارنات مع التجارب في أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا. ويرمي البرنامج إلى تشجيع كبار صناع السياسات والمسؤولين من وزارات الاقتصاد والمالية في المنطقة على تبادل وجهات نظرهم وخبراتهم، كجزء من عملية تعزيز المعارف المؤسسية وإيجاد قدر أكبر من توافق الآراء بشأن ترابط الاقتصاد الكلي الإقليمي ونطاق التعاون النقدي والمالي الإقليمي.

**التجارة ونوع الجنس**

٤٩- يُجري الأونكتاد بحوثاً وتحليلات بشأن التداعيات الجنسانية لسياسات الاقتصاد الكلي، وتحديداً سياسات التجارة في بلدان نامية مختارة. وفي أفريقيا، من بين هذه البلدان أنغولا ورواندا وغامبيا وكابو فيردي وليسوتو. وتوضح دراسات الحالات الإفرادية بعض القيود الهيكلية والاجتماعية والثقافية التي تخلق أو تكرس عدم المساواة بين الجنسين في القطاعات التي حفزتها أو يمكن أن تحفزها التجارة، مثل الزراعة وأنشطة صيد الأسماك والخدمات والصناعة التحويلية. فعلى سبيل المثال، تقيِّم دراسة بعنوان *'من المستفيد من تحرير التجارة في رواندا؟ منظور جنساني'* (*Who is benefiting from trade liberalization in Rwanda? A gender perspective*)، نشرت عام ٢٠١٤، أثر السياسات التجارية لرواندا على المرأة وتدرس دورها في اقتصاد البلد. ونظمت، في رواندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، حلقة عمل وطنية حضرها حوالي ٥٠ مشاركاً جلهم من مؤسسات حكومية، ولكن أيضاً من القطاع الخاص ومجتمع الأعمال التجارية والرابطات النسائية، من أجل عرض نتائج الدراسة وتوصياتها، وذلك بهدف تعزيز قدرات صناع السياسات المحليين على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسة التجارية وتعريف أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين بالمنهجيات المستخدمة.

٥٠- وتقدم ورقة بعنوان *النظر إلى السياسة التجارية من "منظور الجنساني"* (*Looking at trade policy through a "gender lens"*)، نشرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نتائج سبع دراسات حالات إفرادية قطرية بشأن التجارة ونوع الجنس (خمس منها مخصصة لأفريقيا) تدرس أثر تحرير وتيسير التجارة على المساواة بين الجنسين وحسن أحوال المرأة. وإضافة إلى ذلك، وضع

الأونكتاد مجموعة مواد تعليمية بشأن التجارة ونوع الجنس بهدف تعزيز قدرات التدريس والبحث بشأن هذا الموضوع في المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية، وتوفير الأدوات للجهات الحكومية صاحبة المصلحة من أجل تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية في السياسة التجارية وتدريب ممثلي المجتمع المدني العاملين في هذا المجال. وأطلقت دورة دراسية عبر الإنترنت استناداً إلى هذا الموضوع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ واختير مشاركون من البلدان الأفريقية التالية: إثيوبيا، وبوتسوانا، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وغانا، والكاميرون، وكينيا، وليسوتو، وموريشيوس، وموزامبيق، ونيجيريا.

**التجارة والفقر**

٥١- يعكف الأونكتاد على تنفيذ مشروع بشأن تعميم التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وذلك من أجل تحقيق أهداف الحد من الفقر. وثمة ثلاثة بلدان أفريقية استفادت منه هي إثيوبيا والسنغال وليسوتو. وفي إثيوبيا، اعتبرت السلطات الوطنية دراسة وطنية أنجزت بتمويل من المشروع أحد المدخلات الرئيسية لوضع مجموعة من الوثائق الخاصة بإثيوبيا: استراتيجية السياسة العامة التجارية، وخطة النمو والتحول الثانية، وتحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري التي يقودها الأونكتاد والتي بدأت عام ٢٠١٤. وستنظم حلقة عمل مع السلطات الإثيوبية وأصحاب المصلحة عام ٢٠١٥ لإقرار الدراسة. وفي ليسوتو، نظمت حلقة عمل إقليمية للبلدان الأفريقية في آذار/مارس ٢٠١٥، من أجل تبادل الخبرات في تعميم الاهتمام بالتجارة بين البلدان المستفيدة في أفريقيا وغيرها من أقل البلدان نمواً، وإتاحة فرصة لمناقشة التحديات والدروس المستفادة. وتُنوولت خلال هذه الحلقة أيضاً أطر السياسة التجارية واستراتيجيات التجارة الوطنية والإقليمية، حيث قُدّم تقييم متعمق للقيود الاقتصادية والمؤسسية التي تواجه البلدان في جهودها الرامية إلى جعل التجارة محركاً للنمو وللحد من الفقر. وأخيراً، حُددت توصيات بشأن الاستراتيجيات والخيارات الممكنة لإزالة هذه القيود. وفي السنغال، أُعدت دراسة وطنية عن التجارة والتخطيط والحد من الفقر فُرغ منها في أعقاب حلقة عمل وطنية ومشاورات مع أصحاب المصلحة. وإضافة إلى ذلك، أطلقت عام ٢٠١٤ دراسة حالة إفرادية عن التجارة والفقر في السنغال، باستخدام بيانات الأسر المعيشية.

**التجارة والبيئة**

٥٢- مواصلةً لنجاح مشروع الزراعة العضوية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، يُعَد الأونكتاد أحد الشركاء المنفذين للمشروع المشترك بين كتابة الدولة للشؤون الاقتصادية السويسرية والمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية المعنون *تسخير سلاسل القيمة السوقية المتصلة بمنتجات البستنة من أجل الوصول إلى سوق سياحة مسؤولة*. ويقدم الأونكتاد، على وجه التحديد، دعماً تيسيرياً إلى منتجي ومجهزي المنتجات العضوية بشراكة مع حركة الزراعة العضوية بجمهورية تنزانيا المتحدة من أجل معالجة

المسائل المتصلة بالوصول إلى أسواق منتجات مثل البن والشاي والكاجو والعسل والأناناس. ويجري إعداد دراسة عن الصلات بين الزراعة العضوية والممارسات الزراعية الجيدة وقطاع الفنادق في جمهورية تنزانيا المتحدة.

**الإحصاءات التجارية**

٥٣- أطلق الأونكتاد برنامجاً لبناء القدرات مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من أجل تحسين إحصاءاته المتعلقة بالتجارة في الخدمات. ويركز البرنامج على تصميم وبناء نظام لتكنولوجيا المعلومات من شأنه تيسير استقاء البيانات وتبادلها وتجميعها، وينطوي على العمل عن كثب مع الوكالة الإحصائية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وفرادى المعاهد الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية للدول الأعضاء. وسيشمل البرنامج أيضاً التدريب. وإضافة إلى ذلك، ساهم الأونكتاد في صياغة مذكرة منهجية مشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، وهو يعكف على إنشاء روابط مع اللجنة الإحصائية للاتحاد الأفريقي (التي ستنشأ قريباً). وحضر الأونكتاد الدورة المشتركة الأولى للجنة الاتحاد الأفريقي للمديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية واللجنة الإحصائية لأفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ونظم مناسبة على هامشها من أجل تقديم تمثيل بياني *للدليل الإحصائي للأونكتاد لعام ٢٠١٤* وقاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد على الإنترنت.

٥٤- وقد أحرزت مبادرة الشفافية في مجال التجارة، التي يشترك في تنفيذها مصرف التنمية الأفريقي ومركز التجارة الدولية والأونكتاد والبنك الدولي، المزيد من التقدم، ولا سيما في جمع البيانات وتطوير منهجية جمع البيانات وقياس التدابير غير التعريفية. وفي هذا الصدد، جمع الأونكتاد بيانات في ١٣ من أصل ١٥ بلداً من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليبريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا). وستستخدم البيانات في دعم جهود التكامل الإقليمي في أفريقيا. وفي عام ٢٠١٤، اختتم الأونكتاد مشروعاً مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بتعاون مع المؤسسة الاتحادية الألمانية للتعاون الدولي، يرمي إلى تقييم إمكانات التدابير غير التعريفية في تعزيز تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

٥٥- وقدم الأونكتاد مساهمات تقنية هامة للاجتماع الوزاري بشأن الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، المعقود في بنن في تموز/يوليه ٢٠١٤. وشملت مساهمات الأونكتاد تنظيم مناسبة جانبية بشأن قياس القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، وإعداد مذكرات مفاهيمية تكون بمثابة وثائق معلومات أساسية للمناقشات في المناسبات المواضيعية، والمشاركة الفاعلة في عدة أفرقة مناقشة. كما قدم الأونكتاد مساهمات هامة في الوثيقة الختامية، جدول أعمال كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، التي اعتمدها الاجتماع. واجتذبت المناسبة الجانبية للأونكتاد العديد من المشاركين وأفضت إلى مناقشات مثيرة للاهتمام، وشهدت عدة تعليقات بناءة بشأن أول مؤشر للقدرة الإنتاجية يتعلق بأقل البلدان نمواً. واعتُبر

مؤشر الأونكتاد هذا مُدخلاً قد يكون حاسماً في العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية لصنع السياسات لأنه يمكنه أن يوضح، عند تمامه، أين يقف كل بلد من أقل البلدان نمواً حالياً وما هي التدابير والإجراءات اللازمة في السنوات المقبلة لتسريع التحول الهيكلي من خلال بناء القدرات الإنتاجية للبلدان.

## رابعاً- تقييم الأثر العام

٥٦- يمكن تلخيص أثر أنشطة الأونكتاد في أفريقيا عبر أركانه الرئيسية الثلاث (إجراء بحوث وتحليلات، وتحقيق توافقات في الآراء، والتعاون التقني) في نتائج رئيسية ثلاث، ألا وهي المساهمة في رسم السياسات ووضعها وتنفيذها بفعالية، وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين والمؤسسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجموعة من المجالات المواضيعية، وتيسير توافق الآراء بشأن القضايا التي تهم أفريقيا. ويسلط الضوء فيما يلي على بعض هذه النتائج في إطار الفئتين الأوليين.

### المساهمة في رسم السياسات ووضعها وتنفيذها بفعالية

٥٧- كان للأونكتاد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثر في تنفيذ السياسات في أفريقيا من خلال التوصيات السياساتية الواردة في تقاريره الرئيسية، ولا سيما *'تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٤: حفز الاستثمار من أجل تحقيق نمو يحدث تحوّلاً في أفريقيا'* . وحظي التقرير، الذي حذر من أنه إذا استمرت اتجاهات الاستثمار الحالية، فإن النمو الذي عرفته أفريقيا في الآونة الأخيرة يمكن أن يتعرض للخطر وتصبح استدامته في مهب الريح، بتعليقات إيجابية من مجموعة الـ ٧٧ والدول الأفريقية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية خلال الدورة الحادية والستين للمجلس. وشجع بعض المندوبين الأونكتاد على دعم البلدان الأفريقية في تقييم احتياجاتها الاستثمارية وأسباب العجز في الاستثمار الذي تعرفه، وذلك في سياق إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

### بناء قدرات المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني

٥٨- استفاد عدد من الدول الأعضاء من الدعم المقدم من الأونكتاد في مجالات المحاسبة والإبلاغ، وكذلك فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالبيئة والشؤون الاجتماعية والحوكمة. فعلى سبيل المثال، ضمت الدورة الحادية والثلاثون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، المعقودة في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بموازاة منتدى الاستثمار العالمي، أكثر من ٧٣ مشاركاً وخبيراً من ٢١ بلداً أفريقياً. وأكد ممثلو بلدان أفريقية هي جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكوت ديفوار، ممن استخدموا أداة الأونكتاد لتطوير المحاسبة، فائدتها في تقييم قدراتهم البشرية والترتيبات التنظيمية والمؤسسية وفي وضع خطط العمل. وطلب الممثلون إلى الأونكتاد بدء العمل بأداة تطوير المحاسبة على نطاق أوسع.

٥٩- وفي إطار برنامج الأونكتاد للمنافسة في أفريقيا، تُسلم تمويل من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من أجل تنفيذ مشروع لبناء القدرات، صُمم وفقاً للتوصيات المنبثقة عن استعراض النظراء الذي أجراه الأونكتاد لقواعد المنافسة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ودوله الأعضاء. وعززت هذه الأنشطة قدرات ١٥ بلداً نامياً على تنفيذ سياسات المنافسة والتصدي للممارسات المخلة بالمنافسة. ووسع الأونكتاد برنامج كومبال العالمي ليشمل بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واستفادت من ذلك الجزائر ومصر. وقد مولت توسيع هذا البرنامج، ليشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الوكالةُ السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

٦٠- ومنذ اعتماد خطة إنشاء منطقة تجارة حرة قارية في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٢، ما فتئ الأونكتاد يتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في تحديد استراتيجيات للمساعدة في إنشاء هذه المنطقة. وفي عام ٢٠١٤، أطلق الأونكتاد، بمساهمات من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أربع دراسات بشأن مختلف جوانب منطقة تجارة حرة قارية. ومن المتوقع أن تتيح هذه الدراسات الأربع، التي ستحول إلى وحدات تدريبية، لصناع سياسات البلدان الأفريقية ومفاوضيها تحليلات واقتراحات قائمة على الأدلة بشأن الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية فعلياً، تولد فرص التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتعزز النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع.

٦١- ونظم الأونكتاد، بتعاون مع أمانة الإطار المتكامل المعزز، مناسبة إقليمية في غامبيا في حزيران/يونيه ٢٠١٤ بشأن الآثار المترتبة على اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية في مسائل النقل الإقليمية، وذلك من أجل مناقشة وأخيراً حلّ مسائل التنفيذ المتعلقة بنظام العبور البري بين دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (التي نشأت في سياق الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري لكل من بوركينا فاسو والسنغال وغامبيا ومالي والنيجر) ومناقشة الكيفية التي يمكن بها لأحكام اتفاق تيسير التجارة المتعلقة بالمرور العابر أن تساعد في إحراز تقدم نحو تنفيذ النظام. ويواصل الأونكتاد، بوصفه وكالة رئيسية في برنامج الإطار المتكامل المعزز، المشاركة في تنظيم وتنفيذ أنشطة الإطار.

٦٢- ونظم الأونكتاد حلقة عمل بشأن خروج أنغولا من فئة أقل البلدان نمواً في لواندا في شباط/فبراير ٢٠١٥. وأتاحت حلقة العمل فرصة بالغة الأهمية لتمحيص الآفاق والفرص والتحديات التي تنتظر أنغولا في بيئة ما بعد الخروج، مع أخذ معايير الخروج الحالية في الاعتبار. وفي سياق خطة الرؤية الوطنية ٢٠٢٥ لحكومة أنغولا، يُنظر إلى الخروج بوصفه معلماً هاماً بالنسبة للبلد.